IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJHR
Vol 34, No 1, 2026, pp 44 -65

Received on (06-10-2025) Accepted on (15-02-2026)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.34.1/2026/3

Ibn Malik's Agreements with Sibawayh From the Chapter on Speech and Its Components to the Chapter on Verbs Governing the Subject and Predicate

Shimaa Abo Shaqra[*1], Dr. Basem Albabli[*2]
*Corresponding Author: shima2022222@gmail.com

Abstract:

Ibn Mālik mentioned Sībawayh in Sharḥ al-Tashīl one hundred and twenty times, and in Sharḥ al-Kāfiyah one hundred times, and he agreed with him in eighty-one grammatical issues. These instances of agreement took different forms: some were implicit borrowings, in which Ibn Mālik would present his own view and then indicate that it was also the view of Sībawayh without quoting his words; the number of such cases reached thirty-six issues. In other cases, Ibn Mālik fully adopted the issue from Sībawayh and explicitly agreed with him, totaling thirty issues. In yet other cases, he cited only part of Sībawayh's statement and agreed with that part, amounting to fifteen issues.

These figures clearly indicate the extent of Ibn Mālik's influence by Sībawayh. However, this influence did not render him a mere transmitter of Sībawayh's views; rather, he appears as an analyst, a critic, and a facilitator of Sībawayh's grammatical discussions, adapting them to the intellectual context of his own era. Accordingly, the significance of this study lies in uncovering Ibn Mālik's methodology in borrowing from Sībawayh, and in determining whether his reliance on him was based on direct transmission or on interpretation, re-reading, and reconstruction. This contributes to a deeper understanding of Ibn Mālik's grammatical thinking. The study also aims to clarify the impact of Sībawayh on Ibn Mālik in specific grammatical chapters, as the research problem stems from the absence of a specialized study that brings together the issues in which Ibn Mālik agreed with Sībawayh within a defined area of grammar, analyzes them, and derives their methodological implications. The study adopts a descriptive-analytical approach.

Keywords: Sibawayh, Ibn Malik, points of agreement.

موافقات ابن مالك لسيبويه
من باب الكلام وما يتألف منه حتى باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

شيماء أبو شقرة [1] ، د. باسم البابلي [2]

الملخص:

ذكر ابن مالك سيبويه في شرح التسهيل (مائة وعشرين) مرةً، وفي شرح الكافية (مائة) مرة، وافقه في (واحد وثمانين) مسألةً نحوية، منها ما اقتبسه اقتباسًا ضمنيًّا، حيث كان يذكر رأيه ثم يشير إلى أن هذا أيضًا رأي سيبويه، دون أن يقتبس كلام سيبويه، وقد بلغ عدد هذه المسائل (ست وثلاثون) مسألةً، ومنها ما اقتبس فيها المسألة كاملةً من سيبويه ووافقه عليها، وهي (ثلاثون) مسألة، ومنها ما ذكر جزءًا من كلام سيبويه ثم وافقه على هذا الجزء، وهي (خمس عشرة) مسألة، وهذه الأرقام تدل دلالة واضحة على شدة تأثر ابن مالك بسيبويه، وأن هذا التأثر لم يجعله مجرد ناقل بل محلل وناقد أيضًا وميسر لمسائل سيبويه بما يتناسب مع عصر ابن مالك، بناء على ذلك فإن أهمية البحث تكمن في الكشف عن منهج ابن مالك في الاقتباس، وهل اعتماده على سيبويه كان نقلاً مباشرًا أم تفسيرًا وتأويلاً وإعادة بناء، مما يسهم في فهم آليات التفكير النحوي عنده، وكذلك تبيين أثر سيبويه على ابن مالك في أبواب محددة، حيث إن مشكلة البحث تكمن في غياب دراسة متخصصة تجمع مسائل موافقة ابن مالك لسيبويه في مجال محدد من أبواب النحو، مع تحليلها واستنتاج دلالاتها المنهجية، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

كلمات مفتاحية: سيبويه، ابن مالك، الموافقات.

المقدمة:

ذكر ابن مالك سيبويه في شرح التسهيل (مائةً وعشرين) مرةً، وفي شرح الكافية (مائةَ) مرة، وافقه في (واحدٍ وثمانين) مسألةً نحْويةً، منها ما كان يقتبسه اقتباسًا ضمنيًّا، ومنها ما اقتبس كلامه كاملًا ووافقه عليه، ومنها ما اقتبس جزءًا من كلامه وأظهر موافقته على هذا الجزء[1].

أولًا- مسائل لم يقتبسها ابن مالك إنما وافق فيها سيبويه ضمنيًّا:

هي مسائل لم يقتبس فيها ابن مالك كلامًا من سيبويه، إنما كان يشير إلى أن هذا الرأي هو رأي سيبويه أيضًا، وقد بلغ عدد هذه المسائل (ستٌّ وثلاثون) مسألةً نحويةً، منها:

المسألة الأولى- فعلية (هَلُمَّ) عند تميم واسميتها عند الحجازيين:

رأى سيبويه أن (هَلُمَّ) يجوز أن تكون اسمًا وذلك في باب "من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء" يقصد بذلك أسماء الأفعال، ثم ذكر أمثلة عليها منها "هَلُمَّ"، فقال: "كأن تقول هَلُمَّ زيدًا، إنَّما تريد هاتِ زيدًا"[2]، أي أنه عدَّ (هَلُمَّ) اسمَ فعل، أي أنها اسم، فقال: " إنْ شئت قلت: هَلُمَّ لي، بمنزلة هاتِ لي، وهَلُمَّ ذاك لك، بمنزلة أَدْنِ ذاك منك"[3]، وعدها فعلًا أيضًا؛ فقال: " واعلمْ أنَّ ناسًا من العرب يَجعلون هَلُم بمنزلة الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل، يقولون: هلمَّ وهَلُمَّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا"[4]؛ بالتالي فهي اسم على الأغلب، وفعل على قلة لورودها لغة عن بعض العرب.

وافق ابن مالك سيبويه، فقال: "قد حكم سيبويه بفعلية هَلُمّ على لغة تميم لقولهم: هَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُمْنَ، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين لأنهم يلزمونها التجريد، كلزومه عند الجميع في دراك وأخواتها"[5]، دون أن يقتبس كلام سيبويه ذاك، إنما وافقه ضمنيًّا، وهذا ما ذهب إليه النحاة بعد ابن مالك، منهم السيوطي (911هـ)[6]، والذي قال "...هلم ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتبارًا لأصل ما كانت عليه"[7]، أي أنها اسم وفعل، اسم دون إلحاق الضمائر الفعل، وفعل يجوز إلحاقها به؛ وذلك على لغات مسموعة موثوقة، وهي لغة الحجاز وتميم.

تميل الباحثة إلى ما ذكره سيبويه وابن مالك في كونها يجوز أن تكون اسمًا وفعلًا، معتمدة بذلك على رأي الجمهور بعد المدرستين، ولقبولها الضمائر، وورودها في كلام العرب.

(1) هذا في عينة الدراسة، وقد كان يذكر اسم سيبويه في المألة الواحدة أكثر من مرة، أي لا يشترط أن يكون عدد مرات ذكره لسيبويه هو نفس عدد المسائل، فمثلًا في مسألة "الكلام والقول" ذكر سيبويه في هذه المسألة وحدها (ست) مرات.
ينظر: سيبويه، الكتاب (1/4-7).
(2) سيبويه، الكتاب (242/1).
(3) المرجع السابق (246/1).
(4) المرجع نفسه (252/1).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (10/1)، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية (1372/3).
(6) الزركلي، الأعلام (301/3-302).
(7) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (110).

المسألة الثانية- علامات الاسم:

ذكر سيبويه علامات الاسم، وهي لحاق التنوين به، وكذلك دخول الألف واللام للتعريف عليه، والنداء، والجر، والإسناد[1]، أيده بهذه العلامات جمهور النحاة كالمبرّد[2]، وقد وافق ابن مالك سيبويه في هذه العلامات الأساسية وشرحها في فصل مستقل سماه "علامات الاسم"[3] ، وقد قام بشرحها بشكل مفصل، دون أن يفصل فيما قاله سيبويه بل وافقه ضمنيًا دون اقتباسه لكلامه:

1. النداء:

قال ابن مالك "اختص الاسم بالنداء؛ لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعولية لا تليق بغير اسم"[4]، ولم يقل "اختص الاسم بـ (يا) النداء"، إنما قال "اختص الاسم بالنداء"؛ ذلك لأن (يا) يمكن أن تدخل على غير اسم، كالفعل مثل: "يا حبَّذا زيد"، والحرف مثل ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾؛ بالتالي هي لم تدخل فقط على اسم إنما على فعل وحرف بخلاف أدوات النداء الأخرى التي تدخل على الاسم، مثل: أيا، هَيَا، أي[5].

2. التنوين: المقصود به تنوين الصرف، كرجلٍ وزيدٍ[6].
3. التعريف بالأداة، مثل: الغلام، وبالإضافة مثل: معاذَ اللهِ[7].
4. الجر: كالجر بالباء واللام والكاف، بيد أن الجر يصلح علامة لأسماء دون أخرى، فلا يصلح مثلًا لضمائر الرفع كالتاء، ولا للظروف مثل: قط[8].
5. الإسناد: أي أن يسند إليه اسم آخر أو فعل[9].

بناء على ما سبق يتضح أن ابن مالك قد وافق سيبويه حول هذه العلامات الأساسية.

المسألة الثالثة- علامات الفعل:

ذكر سيبويه علامات الفعل وهي لحاق تاء التأنيث الساكنة به وهذا للفعل الماضي، وتاء الفاعل وهي مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة وهذا للمضارع والأمر، وكذلك دخول (قد) على الفعل الماضي والمضارع، ودخول (لم) لجزم المضارع، وأن ولن وكي لنصبه، ودخول حرفي التنفيس وهما (السين)، و (سوف)، وكذلك اللام الطلبية وهي

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب (1/14-17، 2/182، 3/328).
(2) ينظر: المبرد، المقتضب (1/4-5، 2/90، 2/180).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (1/10، 161).
(4) المرجع السابق (1/11).
(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (1/ 51).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (1/11)، شرح الكافية (1/161).
(7) المرجع السابق (1/11)، شرح الكافية (1/161)
(8) ينظر: المرجع نفسه (1/13)، شرح الكافية (1/161).
(9) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية (1/165).

لام الأمر ولا الناهية، ودخول ياء المخاطبة ومعها النون المثبتة في حالة الرفع، ومن خصائص الأفعال دخول نون الوقاية عليها من باب اللزوم، ومن خصائص فعل الأمر لحاق ياء المخاطبة به دون مصاحبتها للنون مثل "صلِّ صلِّي"[1]، وقد وافق بهذا ابن مالك سيبويه فيما جاء به من علامات للفعل[2]، وكذلك من جاء بعد سيبويه كابن السرَّاج[3]، وابن جني[4].

سار جمهور النحاة على هذا الترتيب بعد سيبويه، منهم ابن السرَّاج (316هـ)[5]، والزجاجي(339هـ)[6]حيث جاءا بذات الترتيب الذي ذكره سيبويه[7]، وكذلك النحاة بعد ابن مالك مثل خالد الأزهري (905)[8] الذي ذكر الترتيب نفسه[9].

المسألة الرابعة– إعراب (فوك) وأخواته:

المقصود بأخواته كـ "أباك وأخواته" وقد قاسها سيبويه على امرئ في الإتباع، ففي امرئ لغتان، منها ما هي أقل فصاحة وهي فتح راء امرَأ مطلقًا، والثانية هي الأفصح، وهي: إتباع الراء الهمزة في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين، وعلى هذا قاس سيبويه، فرأى أن أصل الإعراب إذا قلت قام أبوك فأصله أَبُوُك حيث أتبعت حركة الباء لحركة الواو، ثم استثقلت الضمة في الواو فحذفتها، وقلت "أَبُوْكَ"، وإذا قلت مررت بأبيك فأصله بِأَبِوِك حيث أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأبِوِك ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت، ثم انقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها فصار بأبِيك، وإذا قلت: "رأيت أباك فأصله أَبَوَكَ، فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً والأولى أن نقدر أن حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجراً في الإعراب[10]، وقد وافق أبو علي الفارسي سيبويه على هذا الرأي[11].

قال ابن مالك في هذا الرأي "وهو مذهب قوي من جهة القياس، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه"[12]، وبذلك يؤيد ابن مالك سيبويه.

المسألة الخامسة– النون المحذوفة:

ذكر ابن مالك أنه إذا اجتمعت نون الرفع _ هي في الأفعال الخمسة إذا لم تكن منصوبة _ ونون الوقاية، فإنه يكون في ذلك ثلاثة أوجه، هي:

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب (20/1،15،14، 223/4–224).
(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (14/1–37)، شرح الكافية (166/1–174).
(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (38/1–40)
(4) ينظر: ابن جني، اللمع (123–128).
(5) الصفدي، الوافي بالوفَيات (73/3).
(6) التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (36–37):
(7) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (38/1)، الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، (52–53).
(8) الزركلي، الأعلام، (297/2).
(9) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو (736/2).
(10) ينظر: سيبويه، الكتاب (203/2، 362/3)، أبو حيان، التذييل والتكميل (175/1).
(11) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (28/1–29)، الحجة للقراء السبعة (112/1–116).
(12) ابن مالك، شرح التسهيل (48/1).

- فكهما عن بعضهما، مثل: ﴿**أَتَعِدَانِنِي أَنْ أَخْرُجَ**﴾[1]:

النون الأولى هي نون الرفع، فالفعل المضارع اتصلت به ألف الاثنين، فكان مرفوعًا وعلامة رفعه ثبوت النون، والنون الثانية هي نون الوقاية.

- إدغامهما معًا، أي القول "أَتَعِدانّي"، حيث إنهما أُدغمتا معًا.

- الحذف، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ** ﴾[2]:

والسؤال هنا من المحذوف أهي نون الوقاية أم نون الرفع أي نون الأفعال الخمسة، وقد رأى سيبويه أن المحذوف هو نون الرفع[3]، وكذلك الأخفش وابن مالك الذي أثبت ذلك بالأدلة، وهي[4]:

1. يمكن لنون الرفع أن تحذف حتى دون اتصال نون الوقاية بها، غير أن نون الوقاية إذا اتصلت بفعل غير متصل بالنون فإنها لا تحذف مطلقًا؛ بالتالي فما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.
2. نون الرفع نائبة عن الضمة، فالضمة علامة رفع أصلية، والنون علامة رفع فرعية، وقد حذفت الضمة تخفيفًا سواء في الفعل نحو قوله تعالى ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكم**﴾[5] ، أو حتى في الاسم كقراءة بعض السلف ﴿**وبُعولَتُهن أَحَقُّ**﴾[6] بسكون التاء، فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى، فإذا كانت الضمة وهي العلامة الأصلية أي أنها الأصل قد حذفت فلا ضير بأن يحذف الفرع وهو نون الرفع فحذفه أولى.
3. حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولًا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ ما يؤمَن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.
4. لو حذفت نون الوقاية لتمت الحاجة إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

يلاحظ أن ابن مالك هنا في حجته كان يعتمد على قاعدة الأصل والفرع، فإذا كان الأصل يمكن حذفه فالأولى أن يحذف الفرع، وإذا كان الأصل أن حذف النون يؤمن لبسه فالأولى أن تحذف هي من حذف نون الوقاية التي لا يؤمن لبسها إن حذفت، والأصل إن حذفت نون الرفع لن يصحب ذلك تغييرًا آخر، في حين لو حذفت نون الوقاية لوجب كسر نون الرفع بعد الواو والياء والتغيير الذي لن يصحب معه تغييرًا آخرَ أولى من التغيير الذي سيضطر لفرض تغيير آخر.

لعل اللافت لانتباه الباحثة في هذه المسألة هو شخصية ابن مالك، فابن مالك لم يكن مجرد مؤيد أو معارض للعلماء؛ حيث إنه لما ذكر تأييده لسيبويه والأخفش في هذه المسألة لم يقل "وهو الصحيح" ثم سكت، ولم تكن وجهة نظره عابرة أو سطحية

(1) الأحقاف: (17).
(2) النحل: (27).
(3) ينظر: سيبويه، الكتاب (519/3).
(4) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 52)، شرح الكافية (208/1-209).
(5) البقرة: (67).
(6) البقرة: (228).

إنما أراد لطالب العلم الذي سيقرأ كتابه أن يفهم المسألة بكل جوانبها وبما يدحض أي خلل أو فجوة، فذلل الصعاب بها، وأجاب عن أي تساؤل قد يخطر ببال طالب العلم وهو يقرأ.

المسألة السادسة– شروط الابتداء بوصف:

لا يجوز الابتداء بالوصف إلا بعد استفهام، أو نفي، مثل: (أقائمٌ الزيدان)، حيث إن المبتدأ (قائمٌ) وصفٌ سبق باستفهام، ورفع فاعلًا هو (الزيدان)؛ ذلك لأن هذا الوصف شبيه بالفعل؛ بالتالي كان عاملًا للفاعل بعده، وسد الفاعل مسد الخبر، لا يمكن للمبتدأ الوصف ألا يسبق باستفهام أو نفي، وإنه ليقبحُ ألا يسبق بأي منهما، وهذا رأي سيبويه[1]، وأيده أبو علي الفارسي حيث قال " ..."أقائمٌ الزيدان" و"أقائمٌ الزيدون"... الفاعل المرتفع بالاسم المبتدأ أغنى عن خبره"[2]، والزمخشري[3]، وكذلك أيد ابن مالك سيبويه في رأيه[4].

المسألة السابعة– اسم لا العاملة عمل إنَّ إذا كان مثنى هل هو معرب أم مبني:

اسم لا العاملة عمل إنَّ إذا كان مفردًا أي ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فإنه يبنى على الفتح، أو ما يشبهه أي على الكسر في جمع المؤنث السالم، والياء في المثنى[5].

رأى سيبويه بذلك، حيث رأى أنه إذا جاء اسم لا العاملة عمل إنَّ مفردًا مثنى فإنه يبنى على الياء، أي أنه مبني؛ ومن ذلك قولك "لا رجلين فيها"[6].

اعترض المبرِّد على ذلك ورأى أن اسم لا معرب لا مبني، وقد حملها على يوم" في قولك "أعجبني يومَ زرتني" بالفتح، و "أعجبني يومُ زرتني" بالضم، فالأولى مبنية والثاني معربة، وكذلك أشبهها بـــ"لا خيرًا من زيد هنا" ذلك لأن "رجلين" انتهت بالياء والنون فكأنما أُشبهت بـ "خيرًا" هنا[7].

وافق ابن مالك سيبويه واعترض على المبرِّد وكان رده على كل سبب بالحجة والدليل، فقد رأى أن السبب في بناء "يوم" حين إضافته إلى الجملة، هو لشبهه بـ "إذ" من حيث اللفظ والمعنى، وإذ مبهمة، وما يحمل عليها يكون مبهمًا، فإذا حمل يوم على إذ فإنه يكون مبهمًا مثلها، وإذ ليست مؤقتة والمحمول عليها لا يكون مؤقتًا؛ بالتالي إذا حمل اليوم على إذ فإنه لن يكون مؤقتًا بل يكون مبهمًا، وبذلك يكون مبنيًا، أما إذا ثُنِّيَ فإن الإبهام قد زال فلا يصح أن يحمل على (إذ)؛ ذلك لأنها مبهمة بالتالي لا يكون مبنيًا في هذه الحالة بل معربًا، وكذلك رأى أنه ليس من الصواب تشبيه (لا رجلين فيها) بـــ (لا خيرًا من زيد هنا)، فالأحرى أن يشبه (لا رجلين) بـــ (يا رجلان)؛ حيث إن ذلك أقوى من شبهه بـــ (لا خيرًا من زيد)، وقد سوى بين (يا رجلان)، و (يا رجلُ)، فكلاهما مبني، الأول مبني على الألف والثاني على الضم، وحملًا على ذلك فليُسَووا بين (لا رجلين)، (ولا رجلَ)، أي

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب (127/1).
(2) الفارسي، المسائل الحلبيات: (72).
(3) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (46).
(4) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (273/1)، شرح الكافية (331/1–332).
(5) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك (8/2).
(6) ينظر: سيبويه، الكتاب (283/2).
(7) ينظر: المبرد، المقتضب (365/4–366).

فكما حملت يا (رجلان) على يا (رجلُ)، فلتحمل (لا رجلَين) على (لا رجلَ) ولتبنَ مثلها[1].

تميل الباحثة إلى ما جاء به سيبويه ووافقه عليه ابن مالك، وذلك بالاعتماد على جمهور النحاة بعد ابن مالك كابن هشام[2] والسيوطي[3].

المسألة الثامنة- (أعلم) و (أرى) هل يجوز الاقتصار على مفعولهما الأول أو حذفه؟

هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، والاختلاف في هذه المسألة يدور حول منع حذف أول المفاعيل أو الاقتصار عليه، وقد قال سيبويه في هذه المسألة "ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك"[4].

رأى ابن مالك ما رآه سيبويه، رغم اختلاف كثير من النحاة مع سيبويه، كالفارسي الذي رأى بجواز الاقتصار على المفعول الأول[5]، وكذلك السيرافي[6]، في حين أن ابن خروف وافق سيبويه[7].

ثانيًا- مسائل اقتبسها ابن مالك اقتباسًا كليًّا من سيبويه ثم وافقه عليها:

بلغ عدد المسائل التي اقتبسها ابن مالك اقتباسًا كاملًا من سيبويه ثم وافقه عليها (ثلاثون) مسألةً، منها:

المسألة الأولى- الكلام تام بنفسه:

رأى سيبويه أن الكلام تام بنفسه، ويطلق على كل ما هو مفيد[8]، أيد علماء الكوفة سيبويه كالفراء (207هـ)[9]، والذي استخدم كلمة "الكلام" في كتابه معاني القرآن (382) مرةً كلها في سياقات مفيدة، تدلل على أن الكلام لما هو تام المعنى بنفسه[10]، وكذلك أجمع على هذا الرأي علماء البصرة كالمبرد (285هـ)[11]، ومن جاء بعد المدرستين أيد هذا، ومن ذلك ابن جني (392هـ)[12]، حيث قال في خصائصه " أما الكلام فكل لفظ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه... وأما القول فأصله أنه كل لفظ

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (2/57-58)، شرح الكافية (1/525-527).
(2) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب (109)، شرح قطر الندى وبل الصدى (166).
(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/80).
(4) سيبويه، الكتاب: (1/41).
(5) ينظر: الفارسي، التعليقة (1/72).
(6) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب (2/327).
(7) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (2/100).
(8) ينظر: سيبويه، الكتاب (1/122).
(9) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص131، 133).
(10) ينظر: الفراء، معاني القرآن (1/3-4).
(11) الأنباري، نزهة الألباء، (ص164-173)، ينظر: المبرد، المقتضب (1/3).
(12) ابن خلكان، وفيات الأعيان (3/246-248).

مذِل به اللسـان تامّاً كان أو ناقصـاً فالتامّ هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صـهٍ وإيهٍ والناقص ما كان بضـدّ ذلك نحو زيد ومحمد... فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً"[1].

أيد ابن مالك سـيبويه؛ حيث إنه اقتبس كلامه "واعلم أن قلتُ في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا"[2]، ثم عقب عليه قائلًا "عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصـوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق"[3]

ومن جاء بعده حيث ذكر أن الكلام تام بنفسه، بينما القول تام بغيره؛ لذلك سمي القرآن كلام الله لا قول الله، وعدَّ الخطأ ليس من الكلام؛ ذلك لأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، والخطأ يخلو من القصد[4].

أيد النحاة بعد ابن مالك كابن هشام (761هـ)[5] ذلك، والذي قال "الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة، والمراد باللفظ الصـوت المشـتمل على بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"[6].

يظهر من خلال حدِّ ابن هشام للكلام أنه مفيد في نفسه؛ أي يحسن السكوت عليه، وبهذا يوافق ابن هشام سيبويه وابن مالك.

المسألة الثانية– المجرد مقدم على المزيد:

رتب سيبويه الأفعال حسب الزمن إلى ما بُني لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع[7].

اقتبس ابن مالك تقسـيم سـيبويه كاملًا بعد أن نسـبه إلى سـيبويه "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ ثم أحداث الأسـماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[8]، ثم ذكر ابن مالك أن هذا الترتيب هو ماضٍ، أمر، مضارع، ثم وضـح أن سـبب هذا الترتيب تابع لفكرة التجريد والزيادة، فقدم الماضـي الذي تجرُّده أكثر من تجرد الأمر عليه، وقدم الماضـي والأمر على المضارع الذي تجرده أضعف من تجردها؛ بالتالي فهذا الترتيب لا يمكن أن يكون صدفة عند سيبويه، وهذا ما تأمله ابن مالك وأشار إليه بعد أن اقتبس أقسام سيبويه للفعل[9].

يلاحظ أن ابن مالك اسـتنبط ترتيب سـيبويه للأفعال بالاعتماد على الأصـل وتقديمه على الفرع؛ حيث إنه وضـح أن ترتيب سيبويه جاء تبعًا لأن الأصل هو التجريد والفرع هو الزيادة، وتم الترتيب وفقًا للأصل لا الفرع.

(1) ابن جني: الخصائص (17/1).
(2) سيبويه، الكتاب (122/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (5/1).
(4) ينظر: الكتاب (122/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (5/1–6)، شرح الكافية (157/1).
(5) الزركلي، الأعلام، (146–147).
(6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (33/1).
(7) سيبويه، الكتاب (12/1).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (15/1).
(9) ينظر: سيبويه، الكتاب (12/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (16/1)، شرح الكافية (166/1).

المسألة الثالثة– المعرفة التي يكون فيها الاسم الخاص شائعًا في أمة:

هناك نوع من المعارف أسماء لأعلام الأجناس، أي تختص بشخص بعينه دون غيره، كزيد، أو جنس بعينه، من ذلك أن اسم (زيد) أو (طلحة) لا يكون تسمية لكل واحد من الناس، إنما يسمى به شخص معين لا يتجاوزه، فينادى بهذا الاسم، في حين أن هناك معارف يخبر عنها من أجناس أخرى، كأسامة التي أخذت من الأسد، وثعالة من الثعلب؛ في الأصل هذه الأسماء خاصة بسمياتها أي أسامة خاص بالأسد، لكنه أخذ وسمي به شخص، فأصبح اسم علم للشخوص، أي لشخص معين، فأصبح مألوفًا بين الناس على أنه اسم شخص ينادى به صاحبه[1].

اقتبس ابن مالك كلام سيبويه في هذه المسألة، وذلك من باب (هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة)، والذي قال فيه " إذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم"[2].

اقتبس ابن مالك كلام سيبويه في هذه المسألة، ثم قام بتفسيره وترجمته، وأضاف عليه قائلًا "ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه، وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات"[3]، أي أنه معرفة في حالة كان شخصًا، وتارة نكرة إذا لم يكن للشخوص.

المسألة الرابعة– فصل (ها) التنبيه:

رأى سيبويه أنه يجوز فصل (ها) التنبيه، أي أن تأتي منفردة، ووافقه بذلك ابن مالك بعد أن اقتبس كلام سيبويه في المسألة حينما قال "وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا؛ يدلك على هذا قوله عز وجل: " ها أنتم هؤلاء " فلو كانت ها ها هنا هي التي تكون أولا إذا قلت هؤلاء، لم تُعَد ها ها هنا بعد أنتم"[4].

اقتبس ابن مالك كلام سيبويه، وأضاف معلقًا على قوله تعالى ﴿**هَآ أَنْتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ**﴾[5] ، "أشرت بقولي "وقد تعاد بعد الفصل"[6].

أي أن ابن مالك أجاز فصلها مؤيدًا سيبويه، وأجاز أن تعاد بعد الفصل مرة أخرى.

المسألة الخامسة– حذف المبتدأ وجوبًا:

يحذف المبتدأ وجوبًا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، مثل: الحمدُ للهِ **الحميدُ**، أو لمجرد ذم، مثل: أعوذُ بالله من إبليس **عَدُوٌّ** المؤمنين، أو لمجرد ترحم، مثل: مررت بغلامِك **المسكينُ**، هذه النعوت قطعت؛ لأنه يمكن الاستغناء عنها، وفي إعرابها وجهان:

- الوجه الأول– النصب: حيث تنصب بسبب إضمار فعل وجوبًا، والقصد منه هو إنشاء المدح، ولو ظهر الناصب لاختفى معنى الإنشاء؛ ولذلك وجب إضمار الفعل.

(1) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (2/441–442).
(2) سيبويه، الكتاب (2/93).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (1/182–183).
(4) سيبويه، الكتاب (2/354–355).
(5) آل عمران (66).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (1/245).

- الوجه الثاني– الرفع: وذلك على اعتبارها خبرًا لمبتدأ واجبٌ عدم إظهاره.

كذلك يحذف المبتدأ وجوبًا إذا جاء خبره مصدرًا تم المجيء به ليكون بدلًا من لفظ فعله؛ أي أنهم ألزموا إضمار الرافع الذي هو المبتدأ، واستعاضوا بمصدر من لفظه يكون خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا، ومن ذلك أن نقول (صبرٌ جميلٌ)، فـ (صبرٌ) خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير (صبري صبرٌ جميلٌ)[1]، وهذا ما جاء به سيبويه حين قال: "وسمعت من يوثق بعربيته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله وثناء عليه، أي: أمري حمد الله... والذي يرفع (صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به"[2]، أيده بذلك ابن السراج[3] والسيرافي[4]، وقد وافق ابن مالك سيبويه –بعد أن اقتبس كلامه السابق– موضحًا أن الرافع في (صبرٌ جميلٌ) قد وجب إضماره[5]، ويقصد بالرافع هنا المبتدأ.

المسألة السادسة– عددُ الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر:

ذكر سيبويه أنها (خمسة) أحرف، وهي: إنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعل، وسمى بابهن "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"[6]، وأيده في عددها المبرِّد[7] وابن السراج[8]، وقد وافق ابن مالك سيبويه –بعد أن اقتبس كلامه– وذكر أن من عدها (ستة) جعل (أنَّ) كسادس حرف، وهذا رأي مرفوض؛ فـ(أَنَّ) هي فرعٌ لـ (إنَّ)[9].

المسألة السابعة– هل تدل الأفعال الناقصة على الحدث؟

فهم ابن مالك من كلام سيبويه أن الأفعال الناقصة، وهي كان وأخواتها تدل على الحدث، وذلك في بابه "الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ"[10] يقصد بهذا العنوان "كان وأخواتها"، حيث قال" وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الفِعل مما لا يَستغني عن الخبر..."[11]، فسر ابن مالك كلام سيبويه بأن هذه الأفعال عنده تدل على زمن وحدث، وأيد بذلك سيبويه قائلًا " وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي...فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان"[12].

(1) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (910/2).
(2) سيبويه، الكتاب (319/1–321).
(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (249/2).
(4) ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه (62/2).
(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 287–288)، شرح الكافية (360/1).
(6) سيبويه، الكتاب (131/2).
(7) ينظر: المبرد، المقتضب (107/4)
(8) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (229/1).
(9) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (5/2)، شرح الكافية (470/1–471).
(10) سيبويه، الكتاب (45/1).
(11) المرجع السابق (45/1–46).
(12) ابن مالك، شرح التسهيل (340/1).

رأى جمهور النحاة بأن هذه الأفعال تدل على الزمن دون الحدث، منهم ابن جني[1]، والسيرافي[2]، وقد قامت الباحثة بالبحث في كتاب سيبويه عن أي سياق يشير إلى أنه ذكر أن هذه الأفعال تدل على حدث فلم تجد.

ثالثًا- مسائل اقتبسها ابن مالك اقتباسًا جزئيًّا من سيبويه ووافقه على هذه الجزئية التي اقتبسها:

بلغ عدد المسائل التي اقتبسها ابن مالك اقتباسًا جزئيًّا من سيبويه ثم وافقه عليها (خمس عشرة) مسألةً، منها:

المسألة الأولى- دخول "قد" على الفعل المضارع:

ذكر سيبويه أن (قد) من الممكن أن تأتي بمنزلة ربما؛ فقال "أما قد فجواب لقوله: لمّا يفعل، فتقول: قد فعل"، ثم قال: "وتكون بمنزلة ربما"[3]، واستدل بذلك بقول الشاعر:

قد أتركُ القِرْنَ مُصفّرًا أناملُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ[4]

أي بمعنى ربما أترك...

وذكر ابن مالك موافقًا سيبويه أنه إذا دخلت (قد) على الفعل المضارع؛ فإنها تعطي معنى (ربما) في التقليل[5] والصرف إلى معنى المُضي، فإذا لم تعطِ معنى ربما فإنها تفيد التحقيق أو تبقى صارفة لمعنى المضي، حيث قال: "فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضي وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد"[6]، واستدل بقوله تعالى: ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ**﴾[7]، وقد تأتي خالية من التقليل صارفة إلى معنى المضي كما ذكر ابن مالك[8]، وقد استدل بذلك من قول الله تبارك وتعالى: ﴿**قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**﴾[9].

يُفهم أن الفعل الماضي يدل على ما مضى أي ذهب وانتهى وإذا دخلت عليه قد أدت إلى معنى التوكيد، وأن الفعل المضارع يدل على الزمن الحالي أو الحاضر وإذا دخلت قد معه دلت على التقليل والشك وحملت معنى (ربما) أو على الكثرة كما تبين من الآيتين السابقتين؛ لكن ربما دخول (قد) على الماضي في سياق ما قد حول المعنى إلى التقليل أيضًا، فقد تغير دلالته فتصبح بدلًا من التحقيق والتوكيد، تصبح للتقليل، كأن يسأل أحدهم (لمَّا يفعل؟)، فتجيب (قد فعل) بمعنى (ربما فعل)، وافق جمهور النحاة سيبويه في هذه المسألة، مثل: المبرد، وابن السراج[10].

(1) ينظر: ابن جني، اللمع (36).
(2) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب (33/5).
(3) سيبويه، الكتاب (224/4،223).
(4) عبيد بن الأبرص، ديوان عبيد بن الأبرص (56).
(5) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية (443/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (29/1).
(7) (الأنعام: 33).
(8) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (29/1).
(9) (البقرة: 144).
(10) ينظر: المبرد، المقتضب (43/1)، ابن السراج، والأصول في النحو (173/3).

المسألة الثانية– (الـ) التعريف تنوب عن الضمير في المضاف إليه:

يظهر أن سيبويه قال بإنابة (الـــ) التعريف عن الضمير إذا جاء مضاف إليه، من ظاهر قوله –كما فسره ابن مالك– حيث قال سيبويه " فالبَدَلُ أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ"[1]، رأى ابن مالك أنه أبدل الضمير المضاف إليه في (ظهره)، و(بطنه)، بـــ (الـــ) التعريف؛ فأصبحت (الظهر)، و (البطن)[2]، وافق الفراء سيبويه في كتابه معاني القرآن[3]، في حين عارضه الزجاج بسبب الجمع في بعض الشواهد بين (الـــ) التعريف، والضمير، وعادة لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، ولا ينوب حرف جاء لمعنى كـ (الـ) التي جاءت للتعريف، عن الضمير الذي هو اسم[4]، وافق ابن مالك سيبويه في هذه المسألة، واستند في ذلك على قوله تعالى ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ**﴾[5]، حيث قال " فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير"[6].

المسألة الثالثة– الكاف في (كأنَّ):

(كأنَّ) أكثر ما تكون للتشـبيه، حيث إنه لا يفارقها، إلا أنه يمكن أن تأتي للتعليل أيضًـا فتنحو هنا منحى لام التعليل، وأكثر ما تكون هنا الكاف مقرونة بـــ (ما)، وهذا رأي سيبويه حين قال "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه..."[7]، أي لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. اقتبس ابن مالك جزءًا من كلامه، حيث قال في هذه المسألة "ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: كما أنه لا يعلم فغفر الله له"[8].

المسألة الرابعة– حذف اسم (إنَّ) وأخواتها:

يجوز حذف اسم (إنَّ) إذا فهم معناه، وهذا لا يختص بالشعر دون النثر، إنما هو في الشعر أكثر منه في النثر، وإذا جاء الاسم ضمير الشأن؛ فإنه يكثر حذفه أكثر من غيره، هذا رأي ابن مالك والذي اقتبسه من كلام سيبويه "إنَّ بك زيدٌ مأخوذ"[9] قاصدًا بها "إنه بك زيدٌ مأخوذ"؛ فحذف ضمير الشأن هنا[10].

المسألة الخامسة– حذف خبر (إنَّ) وأخواتها وجوبًا لسد واو المصاحبة مسده:

اقتبس ابن مالك كلام سيبويه والذي قال فيه " إنَّك مَا وخَيْرا، تريد: إنّك مع خَيْرٍ"[11]، حيث قال ابن مالك " وقد يحذف الخبر وجوبا لسد واو المصاحبة مسده، كما كان ذلك في الابتداء، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إنك ما وخيرا، يريد: مع خير، وما زائدة"[12].

---

(1) سيبويه، الكتاب (1/ 158).
(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (262/1).
(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن (408/2).
(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن (337/4).
(5) ص (50).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (262/1).
(7) سيبويه، الكتاب (140/3).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (7/2).
(9) سيبويه، الكتاب (134/2).
(10) ابن مالك، شرح التسهيل (13/2).
(11) سيبويه، الكتاب (302/1).
(12) ابن مالك، شرح التسهيل (16/2).

الخاتمة:

توصل المبحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1. بلغ عدد المسائل التي وافق فيها ابن مالك سيبويه (واحدًا وثمانين) مسألةً موزعة على الجداول الآتية[1]:

أولًا/ مسائل وافق فيها ابن مالك سيبويه ضمنيًّا دون اقتباس

المسألة	الكتاب	شرح التسهيل	شرح الكافية
المسألة الأولى	244،252/1	10/1	172/1
المسألة الثانية	17-16/1	37/1	176/1
المسألة الثالثة	203/2، 362/3	49-48/1	208/1
المسألة الرابعة	519/3	52/1	209-208/1
المسألة الخامسة	629/3	70/1	194/1
المسألة السادسة	401/3	77/1	199/1
المسألة السابعة	310/1	116/1	223-222/1
المسألة الثامنة	76/1	128-127/1	-
المسألة التاسعة	364 /2	147/1	232/1
المسألة العاشرة	397/1	168/1	244/1
المسألة الحادية عشرة	294/3	174/1	250/1
المسألة الثانية عشرة	13/2	262/1	317/1
المسألة الثالثة عشرة	26/2	271/1	-
المسألة الرابعة عشرة	26/2	273/1	-
المسألة الخامسة عشرة	320-319/1	289/1	364-361/1
المسألة السادسة عشرة	141/1	292/1	364/1
المسألة السابعة عشرة	140-136/2	296/1	364/1

(1) ارتكزت الباحثة في تحديدها لأنواع الاقتباس على شرح التسهيل؛ لأنه أكثر تفصيلًا من شرح الكافية، وأشارت إذا ما كان الاقتباس موجود في شرح الكافية أم لا من خلال الجدول، ولاحظت أنه ما قد يكون اقتباسًا كليًّا أو جزئيًّا في شرح التسهيل من الممكن أن يكون ضمنيًّا دون اقتباس في شرح الكافية.

المسألة	الكتاب	شرح التسهيل	شرح الكافية
المسألة الثامنة عشرة	236/1	351/1	397/1
المسألة التاسعة عشرة	289/1	361/1	412/1
المسألة العشرون	25/1	366/1	409/1
المسألة الحادية والعشرون	70/1، 147	367/1	407/1
المسألة الثانية والعشرون	60/1	373-372/1	395/1
المسألة الثالثة والعشرون	51/1، 158، 159	394-392/1	452-451/1
المسألة الرابعة والعشرون	158/3	397-396/1	554/2
المسألة الخامسة والعشرون	136/2	15/2	-
المسألة السادسة والعشرون	383/1	24/2	487/1
المسألة السابعة والعشرون	137/2	38/2	480/1
المسألة الثامنة والعشرون	157/3	40-39/2	1640/3
المسألة التاسعة والعشرون	76/1	50/2	512/1
المسألة الثلاثون	299/2	57/2	538/1
المسألة الحادية والثلاثون	276/2	67/2	528/1
المسألة الثانية والثلاثون	308/2	71/2	533/1
المسألة الثالثة والثلاثون	120/1	86/2	-
المسألة الرابعة والثلاثون	399/2	90/2	285/1
المسألة الخامسة والثلاثون	236/1	99/2	-
المسألة السادسة والثلاثون	19/1، 248/3	100/2	570/2

يلاحظ من خلال المسائل السابقة أن ابن مالك كان يأتي بالمسألة مبينًا جوانبها، فيشرحها ويبدي رأيه فيها ويقول وهذا ما ذهب إليه سيبويه، أو يقول "...فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه"[1].

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (55/2).

ثانيًا/ موافقات ابن مالك على الاقتباسات الكلية

المسألة	الكتاب	شرح التسهيل	شرح الكافية
المسألة الأولى	122/1	7-5/1	157/1
المسألة الثانية	12/1	15/1	166/1
المسألة الثالثة	222/4	20/1	169/1
المسألة الرابعة	140-139/1	132/1	225-224/1
المسألة الخامسة	520/3	140/1	231/1
المسألة السادسة	396/2	149-148/1	234-233/1
المسألة السابعة	393-390/2	169/1	-
المسألة الثامنة	94/2	182/1	251/1
المسألة التاسعة	354/2	245/1	319/1
المسألة العاشرة	220/4	254-253/1	320/1
المسألة الحادية عشرة	45/2	268/1	-
المسألة الثانية عشرة	191/1	285/1	-
المسألة الثالثة عشرة	319/1	288/1	-
المسألة الرابعة عشرة	161/1، 385/3	306/1	-
المسألة الخامسة عشرة	404/1	317-314/1	-
المسألة السادسة عشرة	45/1	337/1	-
المسألة السابعة عشرة	166/1	341-340/1	-
المسألة الثامنة عشرة	147/1	344/1	425/1
المسألة التاسعة عشرة	221/4	375/1	-
المسألة العشرون	147/1	379/1	425/1
المسألة الحادية والعشرون	131/2	5/2	-
المسألة الثانية والعشرون	357/2	14/2	-
المسألة الثالثة والعشرون	153/2	17/2	142/2
المسألة الرابعة والعشرون	149/3، 220	20/2	484/1
المسألة الخامسة والعشرون	157/3	21/2	-
المسألة السادسة والعشرون	140 /2	35/2	506/1
المسألة السابعة والعشرون	167/3	44-42/2	-

المسألة	الكتاب	شرح التسهيل	شرح الكافية
المسألة الثامنة والعشرون	283 /2	58/2	–
المسألة التاسعة والعشرون	276/2، 300	59/2	–
المسألة الثلاثون	365/2	74/2	–

يلاحظ من خلال تتبع هذا النوع من الاقتباسات أن ابن مالك كان يجمل المسألة ثم يذكر آراء العلماء فيها ثم رأيه ثم يرتكز برأيه على رأي سيبويه كمصدر نهل منه ابن مالك رأيه، كعدد الأحرف الناصبة الاسم والرافعة للخبر، حيث ذكر رأي الفراء والكسائي، ثم رأيه في المسألة والذي استنبطه من رأي سيبويه[1]، إذن فهو يذكر رأيه قبل رأي سيبويه في هذه المسائل ليوحي للقارئ أن هذا الرأي لم يأت من فراغ إنما هو مأخوذ من سيبويه، ثم يأتي برأي سيبويه الداعم لرأي ابن مالك.

ثالثًا/ موافقات ابن مالك على الاقتباسات الجزئية

المسألة	الكتاب	شرح التسهيل	شرح الكافية
المسألة الأولى	223/4	29/1	166/1
المسألة الثانية	361/2	138/1	–
المسألة الثالثة	245/1	247/1	–
المسألة الرابعة	13/2	263-261/1	317/1
المسألة الخامسة	26/2	269/1	–
المسألة السادسة	403/1	323/1	350-349/1
المسألة السابعة	346/2	359/1	391/1
المسألة الثامنة	262/1	365-364/1	827-826/1
المسألة التاسعة	140/3	7/2	791/2، 812
المسألة العاشرة	131/1	13/2	471-470/1
المسألة الحادية عشرة	302/1، 107/2	16/2	476/1
المسألة الثانية عشرة	220/3، 149	23/2	484/1
المسألة الثالثة عشرة	137/2	41/2	480/1
المسألة الرابعة عشرة	147/2	51/2	484/1
المسألة الخامسة عشرة	41/1	101/2	570-569/1

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (5/2).

IUG Journal of Humanities Research (**Islamic University of Gaza**) / **CC BY 4.0**

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن ابن مالك لم يتبع منهجية معينة مع الاقتباسات الجزئية، بمعنى أنه كان يذكر رأيه ثم الجزء الذي يدعم فكرته من كلام سيبويه، ثم بيتًا شعريًّا أو شاهدًا قرآنيًّا يؤكد صحة الرأي[1]، تارة أخرى يأتي بالبيت الشعري، ثم رأيه، ثم الجزء الذي يتوافق مع رأيه من كلام سيبويه[2]، وقد يأتي برأيه ثم النقطة المتعلقة بهذا الرأي من حديث سيبويه دون أي شاهد قرآني أو شعري أو شيء من كلام العرب[3].

2. يلاحظ أن ابن مالك في الباب الواحد لم يكن يعتمد نوعًا معينًا من هذه الاقتباسات بل كان ينوع بين ما يقتبسه ضمنيًّا، وبين ما يقتبسه كليًّا، أو جزئيًّا، ففي باب (اسم العلم) على سبيل المثال، اتبع الآتي:

الاقتباسات في باب (اسم العلم)

المسألة	الصفحة	نوع الاقتباس
الجمع دون إسناد بين اسم ولقب الشخص	174-173/1	ضمني
تجريد المعرف بالأداة منها	176/1	جزئي
ما وضع للنوع العيني	182/1	كلي

يعود السبب في هذا التنوع –في ظن الدراسة– إلى المسألة نفسها، ففي كل الأحوال في مسائل الموافقات كان ابن مالك يعد سيبويه مصدرًا، وكانت هذه المسائل تتراوح بين الغموض والوضوح، وبين التفصيل والإيجاز، ولهذا كان ابن مالك ينوع في اقتباساته تبعًا لحاجة المقام، فما يحتاج إلى توضيح وتفسير وإزالة تعقيد، كان يشرحه بطريقة قريبة من ذهن المتعلم يوضح له فيها جوانب المسألة، ورأيه، ثم يقول هذا ما ذهب إليه سيبويه، أو يبين بطريقة ضمنية مجيء سيبويه بهذا الرأي، ولو أنه جاء بنص سيبويه وحده ربما لن يفهمه القارئ، ومن ذلك شرحه لمسألة (الجمع دون إسناد بين اسم ولقب الشخص)، حيث إنه اتبع الخَطَوات الآتية:

أولًا– الإجمال:

ذكر المسألة بشكل عام، حيث إنه قال "إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلًا، أو قطع بنصب على إضمار أعني، أو برفع على إضمار مبتدأ"[4].

ثانيًا– التفصيل:

فصل، ثم ذكر الأمثلة على كل وجه، فقال "فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مُركبين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قفة، وزيد عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كرز، وهذا معنى قولي "بإتباع أو قطع مطلقًا، وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين" فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة كسعيد كرز"[5].

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (29/1).
(2) ينظر: المرجع السابق (138/1).
(3) ينظر: المرجع نفسه (261/1).
(4) المرجع نفسه (174/1).
(5) المرجع نفسه (174/1).

ثالثًا– ذكر موقف سيبويه من المسألة دون اقتباس لكلامه أي ذكر الموقف ضمنيًّا، وعلل موقفه، أي ذكر السبب في أن رأي سيبويه هو هذا:

"ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل. وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرزٍ، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأول، ولا يوقعان في مخالفة الأصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما"[(1)].

بينما حينما تحدث عن تجريد المعرف بالأداة منها ذكر مباشرة وبشيء من الاختصار مثالًا من عند سيبويه، وهو "هذا يوم إثنين مباركًا فيه"[(2)].

في حين نجد أن ابن مالك في مسألة (ما وضع للنوع العيني)، قد ذكر رأيه ثم كلام سيبويه الكامل للمسألة؛ ليكتشف القارئ أن ما جاء به ابن مالك كان في الأصل من عند سيبويه نصًّا، وهو واضح، ومن ذلك قوله " ومثال ما وضع للنوع العَيْني: أبو الحارث وأسامة للأسد، وأبو جَعْدة وذؤالة للذئب، قال سيبويه: إذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم. هذا نصه"[(3)]، ثم بعد ذلك شرح المقصود من كلام سيبويه.

تلاحظ الباحثة من خلال ما سبق أن ما يحدد طبيعة الاقتباس هو نوع المسألة نفسها، وطبيعتها من حيث الغموض والوضوح، التفصيل والإيجاز، هل هو بحاجة لذكر مثال أو شاهد فأخذه من سيبويه، أم هو بحاجة لما يؤكد رأيه ويدعمه فيأتي بكلام سيبويه، أو هل هو بحاجة لدرء الغموض عن المسألة فيشرحها ويبين أن هذا أيضًا رأي سيبويه.

3. يلاحظ أن المسائل في شرح الكافية أكثر اختصارًا منها في شرح التسهيل، وقد أشار ابن مالك في مسألة (همزة ال التعريف) بالرجوع إلى شرح التسهيل على اعتبار أنه أوفى، فقال " اللام –وحدها– هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة وهي عند الخليل همزة قطع عوملت –غالبًا– معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال. وهي أحد جزأي الأداة المعرفة، وقول الخليل هو المختار عندي، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في "شرح تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد"، فلينظر فيه هناك"[(4)]

يلاحظ من هذا أمران، الأول: أنه كتب شرح الكافية بعد شرح التسهيل فلا يعقل أن يشير إلى شيء لمَّا يكتبه بعد، والثاني أن المسائل في شرح التسهيل أكثر تفصيلًا منها في شرح الكافية، فالناظر إلى المسألة في شرح الكافية سيصنفها مباشرة على أنها مسألة اعتراض، في حين أنها تحمل الجانبين وهذا ما فصله في شرح التسهيل، فمن جانب أن (الـ) التعريف كلها عبارة عن أداة التعريف فهي مسألة اتفاق وافق فيها سيبويه الخليل، ووافقهما فيها ابن مالك، وقال "قد عبر سيبويه عن أداة

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (175/1).
(2) المرجع السابق (176/1).
(3) المرجع نفسه (182/1).
(4) المرجع نفسه (319/1).

التعريف "بأل" كما فعل الخليل"[1]، في حين أن وجه الاعتراض هو حول هل همزة (الـــ) التعريف أصلية أم زائدة، فقد رأى سيبويه أنها زائدة، في حين رأى ابن مالك ما رآه الخليل أنها أصلية[2].

4. كان ابن مالك ليس موافقًا فحسب لآراء سيبويه بل إنه يتخذ من آرائه في الموافقات مرجعية لرأيه، ومن ذلك أنه استنبط من مصطلح سيبويه لـــ (كان) وأخواتها أنها أفعال؛ فاصطلاح سيبويه لها "باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ"[3]، أي أنه بهذا المصطلح ذكر أنها أفعال وقد ارتكز ابن مالك على مصطلح سيبويه حينما ذكر أنها أفعال[4].

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن الأبرص، عبيد. (1994م). *ديوان عبيد بن الأبرص*. تحقيق: أشرف أحمد عدرة. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري. (2000م). *التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. (ط3). الأردن: مكتبة المنار

التنوخي المعري، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر. (1992م). *تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم*. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو. ط2. مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. (د.ط). بيروت: عالم الكتب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصـــلي. (د.ت). *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس. (د.ط). الكويت: دار الكتب الثقافية.

أبو حيان الأندلسي. (د.ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم.

الزُّبَيْدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي الإشبيلي. (1984م). *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. مصر: دار المعارف.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السَّرِي بن سَهل. (1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم. (1986م). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. ط5. بيروت: دار النفائس.

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002م). *الأعلام*. ط15. لبنان: دار العلم للملايين.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب (220/4)، ابن مالك، شرح التسهيل (253/1).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب (147/4)، ابن مالك، شرح التسهيل (253/1)، شرح الكافية (319/1).

(3) سيبويه، الكتاب: (45/1).

(4) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (337/1).

ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. (د.ت). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (د.ط). لبنان: مؤسسة الرسالة.

سـيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشـر. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السـلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (1974م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: محمد علي الريح هاشم. (د.ط). القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (2006م). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. ط2. دمشق: دار البيروتي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د. ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د.ط). مصر: المكتبة التوفيقية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1987م). *المسائل الحلبيات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1991م). *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط1. القاهرة: مطبعة الأمانة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1993م). *الحجة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي. ط2. دمشق: دار المأمون للتراث.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (1983م). *معاني القرآن*. ط3. تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. بيروت: عالم الكتب.

ابن مالك الطائي، محمد بن عبد الله. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. ط1. السعودية: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك الطائي، محمد بن عبد الله. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (ط1). دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن مالك الطائي، محمد بن عبد الله. (2021م). *الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم. (ط4). الرياض: مكتبة الملك فهد.

المبرِّد، محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس. (د.ت). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. (د.ط). بيروت: عالم الكتب.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين. (2007م). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي محمد فاخر. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د.ط). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). *شرح شذور الذهب*. تحقيق: عبد الغني الدقر. (د.ط). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1963م). *قطر الندى وبل الصدى*. (ط11). تحقيق: حمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة القاهرة.

ثانياً: قائمة المراجع المرومنة:

Abu al-Barakat A. (1985*). Nuzhat al-Albaa fi Tabaqat al-Udabaa (The Excursion of the Wise in the Classes of Writers) (In Arabic)*. Translated by: Ibrahim al-Samarra'i (3rd edition). Jordan: Al-Manar Library.

Al-Andalusi. Abu Hayyan (n.d.). *Al-Tathyeel wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil (The Appendix and Completion in the Explanation of the Book of At-Tashil) (In Arabic)*. Translated by: Hassan Handawi. Syria: Dar Alqalam.

Al-Azhari, Khalid. (2000). *Clarifying the contents of Grammar (In Arabic)*. (1st edition). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad (1983). *The Meanings of the Qur'an*. (3rd edition). Edited by: Muhammad Ali al-Najjar and Ahmad Yusuf Najati. Beirut: Alam al-Kutub.

Al-Farsi, Abu Ali. (1987). *Al-Masa'il al-Halabiyat (In Arabic).* Edited by: Hassan Handawi. (1st edition). Damascus: Dar al-Qalam for Printing, Publishing, and Distribution.

Al-Farsi, Abu Ali. (1991). *Commentary on the Book of Sibawayh(In Arabic)*. Edited by: Awad ibn Hamad al-Qawzi. (1st edition). Cairo: Al-Amanah Press.

Al-Farsi, Abu Ali. (1993). *Al-Hujjah li al-Qurra' al-Sab'a(In Arabic)*. Edited by: Badr al-Din Kahwaji and Bashir Juwaijabi. (2nd edition). Damascus: Dar al-Ma'mun for Heritage.

Al-Mubarrad, M. (n.d.). *Al-Muqtaṣab(In Arabic)*. Edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azima. (n.d.). Beirut: Alam al-Kutub.

Al-Safadi, S. (2000). *Al-Wafi bil-Wafiyat(In Arabic)*. Edited by: Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa. (n.d.). Beirut: Dar Ihya' al-Turath.

Al-Sirafi, Abu Sa'id al-Hasan. (2008). *Commentary on the Book of Sibawayh(In Arabic)*. Edited by: Ahmad Hasan Mahdali, Ali Sayyid Ali. (1st edition). Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Al-Sirafi, Y. (1974). *Commentary on the Verses of Sibawayh(In Arabic)*. Edited by: Muhammad Ali al-Rayeh Hashim. (n.d.). Cairo: Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din (n.d.*). Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami'(In Arabic)*. Edited by: Abd al-Hamid Handawi. (n.d.). Egypt: Al-Tawfiqiya Library.

Al-Suyuti, al-Hafiz Jalal al-Din Abd al-Rahman (2006). *Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw(In Arabic)*. Edited by: Abd al-Hakim Attia. (2nd edition). Damascus: Dar al-Bayruti.

Al-tannoukhy alma'arri, Abu Almahasen. (1992). *History of the Grammarians from the Basrans, Kufans, and Others. (In Arabic*). Edited by: Abdelfattah Alhelou. (2nd edition). Cairo: Hajr for Publishing.

Al-Zajjaj, Abu al-Qasim (1986). *Al-Idah fi Ilal al-Nahw(In Arabic)*. Edited by Mazen al-Mubarak. (5th edition). Beirut: Dar al-Nafa'is.

Al-Zajjaj, Abu Ishaq. (1988). *The Meanings and Syntax of the Qur'an(In Arabic)*. (1st edition). Beirut: Alam al-Kutub

Al-Zamakhshari, Jar Allah. (1993). *Al-Mufassal fi San'at al-I'rab(In Arabic)*. Edited by Ali Bu Malham. (1st edition). Beirut: Maktabat al-Hilal.

Al-Zarkali, Khair al-Din. (2002). *Al-A'lam.* (15th edition). Lebanon: Dar al-Ilm lil-Malayin.

Alzubaidi. Abu Bakr. (1984). *Classes of Grammarians and Linguists (In Arabic)*. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. (2nd edition). Egypt: Dar al-Ma'arif.

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr. (n.d.). *The Principles of Grammar(In Arabic)*. Edited by Abdul-Hussein al-Fatli. (n.d.). Lebanon: Dar al-Risala.

Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal Al-Din (n.d.). *Sharh Shudhur Al-Dhahab*. Edited by: Abdul Ghani Al-Daqr. (n.d.). Syria: United Distribution Company.

Ibn Hisham, Abdullah. (1963). *Qatar Al-Nada wa Bal Al-Sada(In Arabic)*. (11th edition). Translated by: Hamad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Cairo: Cairo Library.

Ibn Hisham, Abdullah. (n.d.). *The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah(In Arabic)*. Edited by: Yusuf Sheikh Muhammad Al-Baqa'i. (n.d.). Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.

Ibn Jinni, Abu al-Fath. (n.d.). *Al-Luma' fi al-Arabiyyah(In Arabic)*. Edited by: Faiz Faris. (n.d.). Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah.

Ibn Jinni, Abu al-Fath. (n.d.). *Characteristics(In Arabic).* Edited by Muhammad Ali al-Najjar. (n.d.). Beirut: Alam al-Kutub.

Ibn Malik, Muhammad. (1982). *Explanation of al-Kafiya al-Shafiyyah(In Arabic)*. Edited by Abdul-Moneim Ahmad Haridi. (1st edition). Damascus: Dar Al-Ma'mun for Heritage.

Ibn Malik, Muhammad. (1990). *Explanation of Tashil al-Fawa'id(In Arabic)*. Edited by Abdul-Rahman al-Sayyid, Muhammad Badawi al-Mukhtun. 1st ed. Saudi Arabia: Dar Hijr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising.

Ibn Malik, Muhammad. (2021). *Al-Khulasah fi Al-Nahw Al-Maliki's Alfiyyah(In Arabic)*. Edited by: Abdul Mohsen ibn Muhammad Al-Qasim. (4th edition). Riyadh: King Fahd Library.

Nazir al-Jaysh, Muhammad. (2007). *Introduction to the Rules with an Explanation of the Facilitation of Benefits(In Arabic)*. Edited by: Ali Muhammad Fakher. (1st edition). Cairo: Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation.

Sibawayh, Amr ibn Uthman. (1988). *The Book(In Arabic)*. Edited by: Abd al-Salam Harun. (3rd edition). Cairo: Al-Khanji Library.

Ubayd ibn al-Abrash (1994). *Diwan Ubayd ibn al-Abrash(In Arabic)*. Edited by Ashraf Ahmad Adra. (1st edition). Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.